المشتركة يلزم اشتراك الكل فيه والكل من لوازم الماهية مع
الخصوصية فيلزم التركيب المنافي للوجوب ولا شريك له لقوله تعالى
لو كان الا هو ولقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واعلم
ان التوحيد اما لحصر وجوب الوجود او الحصر الخالقية او بحصر المعبودية
والاول قدمره الاشارة اليه والى دليله في نفي المثل وقد يستدل
عليه بانه لو تعدد الواجب لذاته لكان مجموعهما ممكنا لاحتياجه الى كل
واحد منهما فلا بد له من علة فاعلية ومستعد وتلك العلة لا يكون
نفس المجموع ولا احدهما ولا غيرهما اما الاول فلاستحالة كون الشيء
فاعلا لنفسه واما الثاني والثالث فلامتناع كون الواجب معلولا
لغيره فتامل والثاني قد اشير اليه في الآية وقد قيل انه دليل
اقناعي لجواز ان يفسدا فلا يلزم الفساد ويمكن ان يقال ان التعدد
يستلزم امكان التخالف وعلى التقدير اما ان يحصل مراد احدهما او
كليهما او لا يحصل شيء منهما والكل محال والاول فلاستلزامه كون الآخر
عاجزا فلا يكون فاعلا وقد عرض هذا واما الثاني والثالث
فلاستلزامه اجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين واما الثاني

فلاستلزامه اجتماع النقيضين واما الثالث فلاستلزامه ارتفاع
النقيضين فان منع استلزامه امكان التخالف يجوز ان يكون مرادهما
في الارادة بحيث لا يحصل اختلافهما لان مقتضاهما اتحاد الجزاء والغالب
فيهما الجزء واما لان ذاتهما يقتضي الاتفاق والجواب انه لا يخلو من ان يكون
قدره كل منهما وارادته كافية في وجود العالم اذ لا شيء منهما كاف او
احدهما كاف فقط وعلى الاول يلزم اجتماع المؤثرين التامين على
معلول واحد وعلى الثاني يلزم عجز هما لانهما لا يمكن ان تؤثرا الا باشتراك
الآخر وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقا فلا يكون الها اذ من لا يخلق كمن
لا يخلق لا يقال انما يلزم العجز اذا انتفى القدرة على الايجاد بالاستقلال
اما اذا كان كل منهما قادرا على الايجاد بالاستقلال ويمكن ان يتعاقبا على
الايجاد بالاشتراك فلا يلزم العجز كما ان القادرين على حمل الحجرة بالانفراد
وقد يتركان في حملها وذلك لا يستلزم عجزهما لان ارادتهما تعلقت
بالاشتراك وانما يلزم العجز لو اراد الاستقلال ولم يحصل لانا نقول تعلق
ارادة كل واحد منهما ان كان فيلزم المحذور الاول وان لم يكن كافيا لزم المحذور
الثاني والملازمان ممنوعان بيانا للعلان المنع وما اردتم من المثال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)